



## الجلسة العامة ١١٢

الاثنين، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام

نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر خلال الدورة السادسة  
والخمسين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود

بأن بنود جدول الأعمال التالية، التي اتخذت بشأنها إجراء

خلال الجلسات السابقة، قد ظلت مفتوحة للنظر خلال

الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة: البنود ١١، ١٢،

١٥، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٢٩، ٤٠، ٤٤، ٥٠، ٥١،

٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٩، ١١٢، ١١٩، ١٢٨، ١٣٠، إلى

١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، إلى

١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٦، إلى ١٦٩.

وقد أدرجت تلك البنود كما يدرك الأعضاء، فيما

عدا البند ١٢٢ المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين

٢٠٠٠-٢٠٠١"، في جدول الأعمال المؤقت لدورة

الجمعية العامة السابعة والخمسين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

مشروع القرار (A/56/L.58)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار A/56/L.58، المعنون "منع نشوب

الصراعات المسلحة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع

القرار A/56/L.58؟

اعتمد مشروع القرار A/56/L.58 (القرار

٥١٢/٥٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن

خالص شكري للسفير بيير سكوري، الممثل الدائم للسويد

لدى الأمم المتحدة، وللوزير ستيف إلفيمار عضو البعثة

الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة على إجراء المشاورات

غير الرسمية المفتوحة باب العضوية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وكرّسنا أسبوعاً كاملاً من مناقشاتنا لتدابير مكافحة الإرهاب، دعي خلاله عمدة مدينة نيويورك للتكلم في الأمم المتحدة لأول مرة. كما عقدنا جلسة لمدة يومين عن موضوع الحوار بين الحضارات تعزيزاً للتفاهم فيما بين الثقافات، الأمر الذي اتسم بأهمية خاصة في سياق انشغالنا الملح بالإرهاب.

وتصدّر الإرهاب أيضاً جدول أعمال المناقشة العامة، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر، متأخرة شهرين عن موعدها المعتاد، ومع أنها لم تستغرق سوى فترة مدتها سبعة أيام فقد شارك فيها ١٨٧ وفداً، من بينها ٤١ من رؤساء الدول أو الحكومات. وإذ أجمعت الدول الأعضاء على أن الإرهاب الدولي يشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين فضلاً عن كونه جريمة ضد الإنسانية، فإنها شددت على الدور الرئيسي الذي يتعين أن تؤديه الأمم المتحدة في تكثيف الجهود الدولية المبذولة من أجل القضاء على الإرهاب. وحذّر الكثيرون أيضاً من الربط بين الحرب على الإرهاب وبين أي دين أو انتماء عرقي.

وواكب إذكاء الوعي بطابع الإرهاب وخطره التقدم المحرز في تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، ولا سيما عن طريق أعمال اللجنة السادسة. وزادت الجمعية من سرعة عملها بهدف الانتهاء المبكر من وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وحثت الدول الأعضاء في الوقت ذاته على أن تنضم على سبيل الأولوية إلى الاتفاقيات الدولية القائمة المتعلقة بالإرهاب إن لم تكن قد انضمت إليها بعد. وأرجو أن يتم البناء خلال الدورة المقبلة على الزخم الذي أحدثناه حتى يمكن حل المسائل المتبقية في سبيل إقامة إطار قانوني أكثر فعالية لاجتثاث جذور الإرهاب.

وكانت مسألة أفغانستان أيضاً من المسائل التي تصدرت جدول أعمالنا. وقد اتخذت الجمعية العامة تدابير

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترى أنها قد اختتمت المناقشة المتعلقة بتلك البنود في الدورة الحالية؟  
تقرر ذلك.

### بيان ختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وصلنا الآن إلى نهاية الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وحن الوقت لكي أعلن انتهاء الدورة. وأثق في أننا إذا ألقينا نظرة ورائنا على العام المنصرم، سيغلبنا فيض من الأفكار والعواطف التي نشعر بالتضائل إزاءها. وقد كثر استخدام عبارات من قبيل "استثنائية" أو "غير عادية" أو "غير مسبوق" في وصف دورتنا حتى أصبحت هذه العبارات ممجوجة الآن. وقد كان في رئاسة الجمعية العامة خلال هذا العام الفريد والحافل بالإنجازات العظيمة للأمم المتحدة شرف وتكريم عظيمان لي. واسمحوا لي بأن أعرض على الأعضاء بعض خواطري بهذه المناسبة.

بدأت دورتنا في حالة أزمة أثارها أبشع أعمال الإرهاب في التاريخ. وكان المفروض أن تبدأ مدة رئاستي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو تاريخ منقوش الآن في ذاكرة الجميع لسبب يختلف تماماً عن ذلك، ولحادثة جد مختلفة. وفي ظل التهديدات الأمنية الخطيرة الموجهة إلى مبنى مقر الأمم المتحدة ذاته، أجريت مشاورات عاجلة مع الأمين العام كوفي عنان. وقررنا أن نفتح الجمعية العامة في اليوم التالي، أي في ١٢ أيلول/سبتمبر. وفور تقلدي الرئاسة، اتخذت الجمعية العامة أول قراراتها لهذه الدورة، وهو القرار ١/٥٦، الذي تدين فيه الهجمات الإرهابية بأشد لهجة وتدعو إلى التعاون الدولي على اجتثاث شأفة الإرهاب.

واتضح أن الأشهر الثلاثة التالية لليوم المذكور ستكون من أروع الفترات وأكثرها جهداً في تاريخ الجمعية العامة. فكان علينا أن نعيد تنظيم برنامج عملنا كله تقريباً.

الوقوع في كساد آخر. وتقدمنا بصفة خاصة في سعيينا من أجل التنمية. وقد اضطلع بأنشطة وإجراءات رئيسية من أجل تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية. وفي غضون ذلك، واصلت الجمعية تركيزها، في جملة أمور، على استئصال الفقر.

وقد حوِّظ على الزخم المتولد عن مؤتمر قمة الألفية من خلال الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة عن التنمية في نيويورك وخارجها، كالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في شهر آذار/مارس؛ واجتماع الجمعية العامة المكرس لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، في شهر حزيران/يونيه؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في وقت سابق من الشهر الحالي. وبالتصدي للمسائل البالغة الأهمية المتمثلة في تمويل التنمية، والفجوة التكنولوجية الرقمية، والتنمية المستدامة، على التوالي، قدمت تلك الاجتماعات التاريخية مساهمات حيوية لمساعي المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وجهت أولوية خاصة في هذا الصدد لمسألة تنمية أفريقيا. فقد أصبحت التنمية الأفريقية، وهي عنصر مشترك بين مسائل القضاء على الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات، من أشد التحديات هولاً في عصرنا. وفي هذا السياق قمت في نيسان/أبريل الماضي بزيارة أربعة بلدان في غرب أفريقيا، هي غانا وسيراليون وغامبيا والسنغال. وأكدت مجدداً في أثناء تلك الزيارات دعم منظومة الأمم المتحدة القوي للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية، وتبادلت الآراء مع قادتها بشأن العثور على طرق ووسائل أفضل لتحقيق غاياتنا المشتركة.

منسقة مع مجلس الأمن لاستعادة السلام والأمن في تلك الدولة التي مزقتها الحروب وللمساعدة في تعميمها. ورحبنا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وأعربنا عن تقديرنا العميق للجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص لتعزيز السلام والأمن في البلد المذكور. وقد استجبنا على الفور وعلى نحو ملموس لاحتياج الشعب الأفغاني إلى المساعدات الإنسانية الهائلة وإلى الدعم في جهوده الرامية إلى التعمير بعد انتهاء الصراع.

ومن ثم فإننا لدى التصدي لهذه التحديات الجديدة واصلنا في صمود العمل الهام الذي بدأناه. ونظراً لأن اجتماعاتنا كانت تمثل الدورة الأولى للجمعية العامة بعد جمعية الألفية التاريخية التي انعقدت في عام ٢٠٠٠، فإنها قطعت خطوات كبرى في متابعة الإعلان بشأن الألفية. وإذا نوهت الجمعية مع التقدير بتقرير الأمين العام المشتتم على دليل العمل التفصيلي (A/56/326)، فإنها أوصت باعتباره دليلاً مفيداً يستعان به في قيام منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ الإعلان، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقارير سنوية فضلاً عن تقارير خمسية شاملة عن التقدم المحرز صوب تنفيذه.

وفي هذا الصدد، أهبتُ بالدول الأعضاء أن تحافظ على الإرادة السياسية المتمثلة في مؤتمر قمة الألفية وأن تتخذ تدابير شاملة ومتوازنة لتحويل الأهداف الواردة في إعلان الألفية إلى واقع. ولا يمكن أن تتحقق الفعالية لتنفيذ الإعلان إلا من خلال مشاركة جميع الجهات الفاعلة والتعاون فيما بينها، بما فيها الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني.

وكانت تلك الفترة فترة تحدٍ بالنسبة لنا على الجبهة الاقتصادية أيضاً. واستطعنا إحراز تقدم في عدد من المجالات الهامة، رغم تركيز الكثير من الاهتمام العالمي على الحرب ضد الإرهاب، واقترب الاقتصاد العالمي بدرجة خطيرة من

في غضون ذلك، قمنا بخطوة كبيرة إلى الأمام في إصلاح الأمم المتحدة، وذلك بإجراء تغيير محدود ولكنه هام. ومن خلال سلسلة جلسات غير رسمية للجمعية تمكنا من تعديل ما له صلة بالنظام الداخلي للجمعية العامة لكي ننتخب الرئيس ومسؤولين آخرين قبل بدء دورة جديدة بثلاثة أشهر على الأقل. ولا يمثل هذا التغيير تعديلا إجرائيا فحسب، بل يمثل ضمان انتقال واستمرارية أكثر كفاءة بين الرئاسة المتعاقبة، وبالتالي تيسير وتعزيز دور رئيس الجمعية العامة.

ووفق النظام الجديد، تم انتخاب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق في الجمهورية التشيكية، يان كافان، خليفة لي، وانتخب الجمعية أيضا ٢١ نائبا للرئيس ورؤساء اللجان الست الرئيسية للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين التقيت مع الرئيس المنتخب كافان، مثلما التقى به فريقا مكتب الرئيس، في مشاورات عديدة تناولت جميع القضايا المتعلقة بانتقالنا. وكانت هذه في الحقيقة عملية الانتقال الجوهرية الأولى بالنسبة للرئاسة، وينبغي أن تشكل سابقة لدورات الجمعية العامة القادمة وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ولقد ناقشنا أيضا قضايا إصلاح مجلس الأمن عبر الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بذلك الموضوع، والذي اجتمع في أربع دورات من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه هذا العام. وفي الوقت الذي يدخل فيه الفريق عامه التاسع نجد أنه أنجز بعض التقدم في مجال أساليب عمل مجلس الأمن. ولم تشهد زيادة أعضاء أصعب الفئات تغييرا يُذكر، باستثناء إضافة بضعة مقترحات جديدة. ومن المنتظر إجراء نقاش أنشط خلال العام العاشر للفريق العامل.

وعلى الصعيد اليومي، سعيت إلى تحسين الطريقة التي ندير بها أعمال الجمعية العامة. ولكي نجعل جلساتنا

وأعربنا هذا العام، في أثناء إجراء الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، عن ترحيبنا بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي ستعقد الجمعية العامة جلسة عامة رفيعة المستوى بشأنها في الأسبوع القادم. ومع استخلاص العبر من برنامج العمل الجديد، جددنا التزامنا بتعزيز التنمية الأفريقية من جميع جوانبها. وفي تطور ذي صلة بالموضوع، ينبغي النظر إلى القرار الذي اتخذته الجمعية في العام الماضي لإنشاء مكتب للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفه خطوة رئيسية إلى الأمام في مناصرة قضية أقل البلدان نموا.

ولم تكن منجزاتنا أقل أهمية في مجال حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية. فبعد تأجيل الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، ثبت أن هذه الدورة، التي عُقدت في أيار/مايو هذا العام، هي لقاء تاريخي لرعاة العالم من أجل إعادة التأكيد على التزامهم ببناء عالم أفضل للأطفال. وعلى الطرف الآخر من العمر، أفرزت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة خطة عمل سوف نستشهد بها في جهودنا من أجل التصدي للتحديات التي تواجه المسنين، وما لذلك من آثار اجتماعية - اقتصادية واسعة النطاق.

وفي هذه المساعي ومساعد أخرى للأمم المتحدة أصبح المجتمع المدني شريكا ذا أهمية متزايدة. فلقد باتت الآن مشاركة أصحاب المصالح المتعددة ممارسة ثابتة في مجالات متنوعة مثل الصحة والتحصين وحقوق الأطفال ورفاهتهم وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وأود أن أعرب عن ارتياحي لاعتراف الجمعية المتزايد بالإسهامات المفيدة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة في أعمالنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة.

على وجه الخصوص، أرى إنه ينبغي النظر بشكل أكبر في سبل تعزيز دور رئيس الجمعية العامة وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا الدور، ليس على صعيد الجمعية فحسب، بل أيضا على صعيد اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد بعيدا عن المقر. ولا بد أن نلتفت أيضا إلى آراء بعض الدول الأعضاء الفائلة إن الزيادة الأخيرة في عدد المؤتمرات الكبرى التي تعقد خارج مقر هيئات الأمم المتحدة يمكن أن تفضي إلى تهميش تلك الهيئات وبالتالي يمكن أن تتعارض مع هدفنا الرامي إلى تعزيز وتنشيط دور هيئات الأمم المتحدة الرئيسية.

ومن المؤكد أن العالم اليوم هو مكان مختلف جدا عن العالم الذي نشأت فيه الأمم المتحدة قبل ٥٧ عاما، في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لقد طرأت تغييرات عديدة، أود أن أذكر منها ثلاثة تغييرات تتعلق بمستقبل منظمتنا العالمية بشكل مباشر.

أولا، تزداد ساحة العلاقات الدولية ازدحاما مع دخول المزيد والمزيد من الأطراف فيها. فلقد ازداد عدد أعضاء الأمم المتحدة من ٥١ عضوا في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٩ عضوا اليوم. والازدياد مستمر إلى الآن، حيث سرحب قريبا بعضوين جديدين: سويسرا وتيمور الشرقية. علاوة على ذلك، ومقارنة بالعدد الأصلي البالغ ٥١ عضوا، فإن العدد الحالي لأعضاء الأمم المتحدة يتشكل من قطاع أوسع بكثير من حيث الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناء عليه، تغيرت القوى المحركة للمنظمة العالمية بدرجة كبيرة. وفي الوقت نفسه، أصبحت أيضا أطراف ليست بدول، مثل المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، أطرافا هامة.

وثانيا، لم تعد الحرب الباردة تقسم العالم تقسيما أيديولوجيا، وهي الحرب التي كانت سمة سائدة في العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولقد

أكثر فعالية - خاصة عندما كان يتعين اختصارها وإيجازها بسبب أحداث العام الماضي الطارئة - طلبت من الجميع الدقة في المواعيد والاقتصاد في الكلمات. وأبقيت على باب مكنتي مفتوحا في كل الأوقات وقابلت أكبر عدد ممكن من الأشخاص. كما أنني تشاورت بقدر الإمكان مع رئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع رؤساء المجموعات الإقليمية.

وعندما نستعرض ما حدث في الدورة السادسة والخمسين، توضح الأرقام حجم وكثافة عملنا. فلقد تناولنا ١٧٣ بندا في جدول الأعمال، وعقدنا ١١٢ جلسة عامة، واتخذنا ٣٥٩ قرارا و ١٠٧ مقررات. كما عقدنا دورة استثنائية وثلاث جولات للدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة، والتي اتخذ فيها إجمالا خمسة قرارات وتسعة مقررات.

وقمت بصفتي رئيسا للجمعية العامة بزيارة ١٢ بلدا. وهذه البلدان هي، حسب ترتيب أوقات الزيارة: غانا، سيراليون، غامبيا، السنغال، تيمور الشرقية - بمناسبة استقلالها، مع الأمين العام - اليابان، إيطاليا، الكرسي الرسولي، النمسا، الجمهورية التشيكية، استراليا، سنغافورة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الحكومات المعنية مرة أخرى على تعاونها وحسن ضيافتها. كما أنني زرت مكاتب الأمم المتحدة في فيينا، وكذلك مكاتب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ولكن ليس من الإنصاف عند استعراض العام الماضي أن أغفل الإشارة إلى المهام التي لا تزال غير منجزة ومن الضروري أن يتعامل معها خلفي بشكل مستمر. فهي تشمل، ضمن أمور أخرى، تدابير القضاء على الإرهاب ومنع نشوب الصراعات، وضمان إصلاح مجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير

ولكنها كانت المرة الأولى التي تكرم فيها الأمم المتحدة كلها. وكلما قلت آنذاك، ينبغي أن تعتبر الجائزة اعترافاً بإنجازات الماضي وحافزاً على المضي قدماً نحو تحقيق أهدافنا بنشاط وتفان متجددين. وتمثل هذه الجائزة ما نتوقعه شعوب العالم من الأمم المتحدة من صمود أمام التحديات الجديدة التي تواجه البشرية.

وينبغي ألا نشعر بالرضا حيال إنجازات الأمم المتحدة ولا حيال دورها المقبل. وتأكيداً لذلك، فإن المنظمة لها جوانب قصور. فمبادرات الأمم المتحدة لم تكلل دوماً بالنجاح، ولم يكن نجاحها مستديماً على الدوام. وانتقاد الأمم المتحدة، المنصف وغير المنصف على حد سواء، كان محور نقاش سياسي منذ عام ١٩٤٥. وعملت بعض الانتقادات البناءة جداً كقواعد مفيدة لاستكشاف السبل لتحسين عمل المنظمة.

وفي الأمد الأبعد، علينا أن نسأل أنفسنا كيف نرى تطور المنظمة العالمية الوحيدة في العالم في العقود المقبلة. هل ستتطور إلى أن تصبح حكومة عالمية، أو ستبقى محفلاً للدول الأمم؟ والأجوبة ليست باليسيرة، فهي تتوقف على مسائل فلسفية أساسية بشأن طبيعة التاريخ والمجتمعات البشرية والدول الأمم.

وعلى أي حال، وبما أنني متفائل، فأنا على اقتناع بأنه ينبغي لنا أن نبدأ باستكشاف هذه المسائل من خلال إضفاء المزيد من الأمل على الأمم المتحدة. وإذا أردنا أن نسعى لتحقيق المزيد من السلامة والرفاهية للبشرية بشكل عام، فيجب أن تكون لدينا توقعات أوسع وسيادة القانون في الحياة الدولية. وفي هذا العالم الآخذ بالعمولة على نحو سريع، هناك المزيد من الأطراف الفاعلة والمتنوعة تتفاعل فيما بينهما بشكل مستمر. وينبغي أن نجعل هذه التفاعلات سلمية أكثر منها تفاعلات تتصف بالعنف، وتعاونية أكثر

أصبحت الأمم المتحدة في عصر ما بعد الحرب الباردة تؤدي دوراً آخذاً في الاتساع في استعادة وصون السلام. وبعد تقديم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لسد الفجوة بين فكرة الأمن الجماعي وواقع أحكام الميثاق غير المنفذة، تطورت هذه العمليات لتصبح وسيلة فعالة للغاية من وسائل تعزيز السلام في كل أرجاء العالم. وفي الوقت ذاته أعيد تهيئة منظمنا العالمية في عملها الساعي إلى الجمع بين أفراد المجتمع الدولي في سعيهم إلى تحقيق القيم العالمية والمعايير المشتركة، والتي تُقدم في الإطار الواسع النطاق للديمقراطية واقتصاد السوق.

وثالثاً، أصبحت العولمة تؤثر في كل جانب من جوانب الحياة الدولية، وما لذلك من آثار واسعة النطاق على عمل الأمم المتحدة. وكلما يزداد الترابط بين الدول، وكلما تصبح المشاكل عابرة للحدود وعالمية أكثر في طابعها، كلما يستمر اتساع وتنوع القضايا المعروضة على الأمم المتحدة. وفي هذه العملية، نجد أنفسنا نتعامل مع النواحي السلبية والإيجابية للعولمة على حد سواء.

وإذ نعزز رفاهية البشرية بشكل عام، فإن العولمة أيضاً توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها. وأن تجسير هذه الفجوة وجعل العولمة تعمل لصالح الجميع يمثل تحدياً هاماً على الأمم المتحدة مواجهته.

ويتوقف مستقبل الأمم المتحدة على كيفية تكيف الجهاز العالمي وإصلاح نفسه لمواجهة التحديات الجديدة في هذا العالم المتغير.

وفي الأسابيع الأخيرة من عملنا في الجزء الرئيسي لدورتنا في كانون الأول/ديسمبر، سعدنا جميعاً وشعرنا بالتشجيع إزاء منح الأمين العام كوفي عنان جائزة نوبل للسلام جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة. وهناك عدد من وكالات الأمم المتحدة حصلت على هذه الجائزة من قبل،

وأخيرا، أود أن أعرب عن تمنياتنا بالتوفيق لخلفي، الرئيس يان كافان. وأني على يقين بأن الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة ستحرز نتائج مثمرة جدا في ظل قيادته القديرة.

#### البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

#### دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد وصلنا الآن إلى اختتام الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. أرجو من الممثلين الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

#### اختتام الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

منها للمواجهة، وإنتاجية أكثر منها تبديدية. وفي صميم جميع هذه الجهود، فإننا نريد أن تعمل الأمم المتحدة، الهيئة العالمية الوحيدة، أكثر لا أن تعمل أقل.

واعتقد أنه قد حان الوقت الآن لأعرب عن تقديري العميق لكل من ساعدني ودعمني في الاضطلاع بمهامي.

أولا، أتوجه بخالص الامتنان إلى جميع ممثلي الدول الأعضاء على مشاركتهم النشطة في الاجتماعات وتوجيههم لإدارة أعمال الجمعية العامة. وأود أن أشكر أيضا نواب الرئيس، الذين تكرموا بالحلول مكاني في مناسبات عديدة، ورؤساء ونواب رؤساء ومقررري اللجان الرئيسية، على عملهم الممتاز رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهوها في ظروف غير طبيعية. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى نواب رئيس الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وإلى كل الدبلوماسيين الذين عملوا معي كأطراف تيسيرية في قضايا عديدة هامة، بما فيها إنعاش الجمعية العامة ومنع وقوع الصراعات.

وأعرب عن تقديري العميق للأمين العام كوفي عنان على دعمه وإرشاده الثمينين. ووكيل الأمين العام تشن جيان والموظفون المخلصون الذين يعملون معه في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، والتي سيتغير اسمها لتصبح إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، وموظفو مكنتي الخاص قدموا على الدوام خدمات مهيبة متميزة وذات جودة عالية. وأنا أوجه الشكر إليهم. كما أنني ممتن غاية الامتنان لهم ولكل أعضاء الأمانة العامة، بما في ذلك أفراد الأمن والمترجمون الشفويون. وأخيرا وليس آخرا، أتوجه بالشكر إلى حكومة وشعب بلادي، جمهورية كوريا، وسواء كنت وزيرا للخارجية أو وزيرا سابقا، فقد حظيت دوما بدعمهم المتواصل من أجل نجاح هذه الرئاسة. وغني عن القول، إن هناك كثيرين لم أذكرهم هنا وأنا مدين لهم أيضا.